ورقة معلومات حماية البيانات الخاصة بالبيانات الشخصية للعملاء

المعلومات ذات الصلة بالبيانات الشخصية التي نجمعها ونعالجها ونستخدمها في إطار الاتهام الموجه إليك أو في إطار المساعدة القضائية والوساطة بين الجاني والضحية.

1. البيانات الشخصية
يُقصد بالبيانات الشخصية المعلومات التي يمكن استخدامها لتحديد العلاقات الشخصية أو الواقعية الخاصة بك (على سبيل المثال الاسم والعنوان وتاريخ الميلاد وعنوان البريد الإلكتروني ورقم الهاتف).

2. بياناتك التي يجمعها ويُعالجها مرشد فترة وقف تنفيذ الحكم المختص بك في إطار المساعدة خلال فترة وقف تنفيذ الحكم
لكي يتمكن مرشد فترة وقف تنفيذ الحكم المختص بك من إكمال مهمته المتمثلة في تقديم المساعدة والمراقبة، كما نص عليه المشرع في المادة 56d الفقرة 3 من قانون العقوبات الجنائية، فإنه ملزم بجمع وحفظ بيانات عنك وعن بيئة معيشتك.

ولا يجمع مرشد فترة وقف تنفيذ الحكم المختص بك بياناتك الشخصية إلا بالقدر الضروري للوفاء بهذه المهمة القانونية بشكل كافٍ وشامل.

وفقًا للمادة 483 الفقرة 1 من قانون الإجراءات الجنائية، يُسمح للمحاكم وجهات إنفاذ القانون، بما في ذلك سلطات التنفيذ ومرشد فترة وقف تنفيذ الحكم والجهات الرقابية في حالة الإشراف التجريبي والمساعدة القضائية، بحفظ البيانات الشخصية وتعديلها واستخدامها في الملفات بالقدر الذي يكون ضروريًا لتنفيذ الإجراءات الجنائية. وينطبق الأمر نفسه وفقًا للمادة 485 الفقرة 1 من قانون الإجراءات الجنائية إذا كان ذلك ضروريًا لإدارة القضية. تنظم المادة 487 من قانون الإجراءات الجنائية نقل البيانات المحفوظة.

جديرٌ بالذكر أن تقديم بياناتك إلى مرشد فترة وقف تنفيذ الحكم يتم على أساس تطوعي. ومع ذلك، فنظراً للمبررات المنصوص عليها قانونًا، فإن موافقتك ليست ضرورية لأغراض جمع أو معالجة أو استخدام البيانات المذكورة أعلاه.

3. البيانات التي تم جمعها ومعالجتها في إطار المساعدة خلال فترة وقف تنفيذ الحكم
بحث الوقائع يتطلب عمومًا أن يستعين المساعد القضائي بمصادر المعلومات. ومن ثمّ، يُسمح له بجمع البيانات الشخصية وفقاً للمادة 160 الفقرة 3 الجملة 2 من قانون الإجراءات الجنائية.

وتنظم المادة 483 الفقرة 1 من قانون الإجراءات الجنائية السماح بحفظ هذه المعلومات واستخدامها في الملفات. وإذا كان ذلك ضرورياً لإدارة القضية، فينطبق الأمر نفسه وفقاً للمادة 485 الفقرة 1 من قانون الإجراءات الجنائية.
جديرٌ بالذكر أن مشاركتك في بحث الوقائع تطوعية بشكل عام.

4. البيانات التي تم جمعها ومعالجتها في إطار عملية الوساطة بين الجاني والضحية
في إطار الوساطة بين الجاني والضحية، فلن نجمع سوى البيانات اللازمة لتحقيق الغرض المقصود، وهو التعويض عن الأضرار والتواصل المعني بين الجاني والضحية.

إذا لم تُرسل النيابة العامة المختصة أو المحكمة المختصة بياناتك الشخصية إلينا بالفعل وفقًا للمادة 155b الفقرة 1 الجملة 1 من قانون الإجراءات الجنائية، فلن نجمع بياناتك ونُعالجتها ونستخدمها وفقًا للمادة 155b الفقرة 2 الجملة 2 من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا وافقت على ذلك وكان ذلك ضروريًا لتنفيذ الوساطة بين الجاني والضحية أو للتعويض عن الأضرار.

5. الكشف عن بياناتك لأطراف أخرى
كقاعدة عامة، لن يتم نقل المعلومات إلى أطراف أخرى، حيث إن مرشد فترة وقف تنفيذ الحكم الخاص بك ملزم بالسرية، إلا أنه مُلزم كذلك بتقديم تقرير إلى المحكمة. ومع ذلك، فبسبب المتطلبات القانونية، فنحن ملزمون في حالات معينة بنقل بياناتك الشخصية إلى بعض الجهات

منشأة شتوتغارت
Rosenbergstraße 122
Stuttgart 70193
البريد الإلكتروني: stuttgart@bgbw.bwl.de

مقر المنظمة:
Rosenbergstraße 122
Stuttgart 70193
البريد الإلكتروني: info@bgbw.bwl.de

مؤسسة ذات أهلية قانونية وذات نفع عام
رؤساء مجلس الإدارة: نيكول بيرتون، كريستيان ريكين
الصفحة الرئيسية: bgbw.landbw.de
حماية البيانات: bgbw.landbw.de/pb/,Lde/Startseite/datenschutz

العامة لتنفيذ مهامنا أو مهام طرف آخر تم نقل البيانات إليه.

طبقاً للمادة 474 الفقرة 1 من قانون الإجراءات الجنائية، يُسمح للمحاكم والنيابة العامة والجهات القضائية الأخرى بالاطلاع على الملفات إذا كان ذلك ضرورياً لإجراءات التقاضي. علاوة على ذلك، يُسمح بتقديم المعلومات من الملفات إلى الجهات العامة وفقًا للمادة 474 الفقرة 2 من قانون الإجراءات الجنائية (StPO) طالما أنّ 1) هذه المعلومات ضرورية لإثبات المطالبات القانونية المتعلقة بالجريمة أو إنفاذها أو الدفاع ضدها، 2) هناك حالات أخرى، يُسمح بنقل البيانات الشخصية الخاصة بالإجراءات الجنائية إلى هذه الجهات تلقائيًا بموجب صدور حكم خاص أو بقدر ما يكون نقل المزيد من البيانات الشخصية ضروريًا بعد هذا النقل التلقائي للوفاء بالمهام أو 3) طالما أن هذه المعلومات ضرورية للتحضير للإجراءات التي يجوز بعد إصدارها نقل البيانات الشخصية من الإجراءات الجنائية إلى هذه الجهات تلقائيًا بموجب الحكم الخاص.

وفقًا للمادة 487 الفقرة 1 الجملة 3 من قانون الإجراءات الجنائية، يُسمح لمرشد فترة وقف تنفيذ الحكم إرسال البيانات الشخصية للمتهمين قيد فترة وقف تنفيذ الحكم إلى المؤسسات القضائية والسجنية إذا كانت هذه البيانات ضرورية لتنفيذ الحبس، وخاصة للمساعدة في التخطيط للعقوبة والعلاج أو التحضير لإطلاق السراح.

وفقًا للمادة 481 الفقرة 1 الجملة 3 من قانون الإجراءات الجنائية، يُسمح لمرشد فترة وقف تنفيذ الحكم، وفقًا لقوانين الشرطة، نقل البيانات الشخصية الخاصة بالإجراءات الجنائية إلى قوات الشرطة أو منحهم حق الوصول إلى الملفات إذا كان ذلك ضروريًا لتجنب أمر يُمثل تهديدًا مُحدقًا لمصلحة قانونية مهمة ولا يمكن ضمان النقل في الوقت المناسب من قبل الهيئات المذكورة في الجملة رقم 2.

6. إجراءات السلامة الخاصة بحماية البيانات المحفوظة

عندما نجمع البيانات، فإننا نقوم بتخزين بياناتك على خوادم محمية بشكل خاص في ألمانيا. ولتجنب فقد البيانات المحفوظة أو إساءة استخدامها، فإننا نتخذ احتياطات أمنية وتقنية وتشغيلية واسعة النطاق، والتي تتم مراجعتها بانتظام وتعديلها بحسب التقدم التكنولوجي.

7. مدة حفظ بياناتك/الأرشفة

يجب حفظ الملفات والوثائق الإلكترونية لمدة ست سنوات بعد انتهاء إجراءات المساعدة خلال فترة وقف تنفيذ الأحكام وخمس سنوات بعد انتهاء إجراءات المساعدة القضائية.

يجب على الجهة المختصة إتلاف المستندات التي تحتوي على البيانات الشخصية التي تم جمعها أو معالجتها أو استخدامها في سياق الوساطة بين الجاني والضحية بعد مرور عام من انتهاء الإجراءات الجنائية.

بعد انتهاء فترة رعاية العميل وبعد انتهاء فترات الحفظ القانونية، سيقوم مكتب مساعدة المتهمين ومساعدة المحكمة (BGBW) بتقديم ملفات أو مستخرجات من الملفات إلى أرشيف الدولة في ولاية بادن فورتمبيرغ وفقًا لأحكام قانون أرشيف الدولة (LArchG). إذا حصلت هيئة أرشيف الدولة على ملفات أو مستخرجات من ملفات لأرشفتها، فإن حقوق العملاء المعنيين تخضع لأحكام قانون أرشيف الدولة.

العملاء المعنيون لديهم الحق في الاستعلام عن المعلومات من مكتب مساعدة المتهمين ومساعدة المحكمة (BGBW).

بيانات الاتصال الخاصة بمفوض حماية البيانات الحكومي: datenschutzbeauftragte@bgbw.bwl.de.

لديك الحق في تقديم شكوى لدى الجهة الرقابية. وهي مفوض الدولة لحماية البيانات وحرية المعلومات في بادن فورتمبيرغ، poststelle@lfdi.bwl.de.

Baden-Württemberg
Bewährungs- und
Gerichtshilfe

منح الموافقة: فولكمار كورنر التاريخ: 2018/04/20
ساري منذ: 2018/05/25